

الدولة العربية القطرية بين المرجعية المعرفية التاريخية وتطوير أدوات عمل حضارية

عصرية

The Arab-Qatari State between the historical knowledge reference and the development of modern cultural tools

د/خروبي بزارة عمر

Dr.Kherroubi Bzara omar

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الشلف ، o.kherroubibzara@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2020/06/29

تاريخ القبول: 2019/12/05

تاريخ الاستلام: 2019/06/17

ملخص:

إن استمرار أزمة الدولة العربية القطرية جاء نتيجة ضعف وتخلف أطر العمل السياسية والاقتصادية، واستمرار التمسك بقيم وعادات وتقاليد تجاوزها التاريخ (مرجعية تاريخية)، وقيام السلطة في الدولة باضطهاد الحرية الفكرية والثقافية، وغياب الرؤية العلمية البعيدة المدى عن الحكم، واعتبار فشل وعدم قدرة الدولة العربية القطرية وإفلاسها على الغير، خاصة قوى الغرب الاستدمارية (مع العلم أن الكل يعرف ان الاحتلال الأجنبي للبلاد العربية كانت نتائجه وبالا على مجتمعاتها)، ومع ذلك فإن قوى التخلف داخل الدول العربية القطرية أنتجتها بيوت ومدارس وقصور وعقول عربية، ودون إدراك هذه الحقيقة والاعتراف بها لن تنجح أية محاولة نهضوية للمجتمعات العربية ، وإخفاق كل محاولة في سبيل إعادة تأسيس شرعية الدولة الوطنية المجتمعية وفاعلية مؤسساتها.

كلمات مفتاحية: الدولة العربية القطرية - أزمة الدولة - انهيار الدولة - إفلاس الدولة - الوعي السياسي.

Abstract:

The continuation of the crisis in the Arab-Qatari state is the result of the weakness and underdevelopment of political and economic frameworks, the persistence of respect for values, customs and traditions that have been overtaken by history. , the oppression of intellectual and cultural freedom by the state, the absence of a long-term scientific vision of the government, especially with the destructive powers of the West (knowing that foreign occupation of Arab countries had a negative impact on their societies). However, the forces of underdevelopment in the Arab countries of Qatar were produced by homes, schools, palaces and Arab minds and without RAK This fact and this recognition will succeed in any attempt to revive Arab societies and to the failure of any attempt to restore the legitimacy of the national community and the effectiveness of its institutions

Keywords: Arab-Qatari State - State Crisis - State Collapse - State Bankruptcy - Political Awareness.

المؤلف المرسل: د/خروبي بزارة عمر ، الإيميل: o.kherroubibzara@univ-chlef.dz

مقدمة:

تعيش الدولة العربية القطرية أزمة بنيوية ووظيفية مركبة كنتيجة لولادة قيصرية صعبة، أفرزت معها تراكمات معرفية تاريخية، هي محصلة لصراعات داخلية ذات ثقافات متباينة - مع اشتراكها في الكثير من عوامل البناء والنهضة - من جهة، وتدخلات أجنبية كان لها الدور الكبير والحاسم في النشأة المشوهة للدولة العربية القطرية.

تلك التراكمات المعرفية التقليدية التاريخية أدت في النهاية إلى إفلاس الدولة القطرية، وربما الانهيار فيما بعد إذا لم تتخذ الخطوات المناسبة في سبيل تطوير أدوات عمل حضارية عصرية لتتأقلم مع الإفلاس والانهيار النهائي لتلك الدولة، وربما وصلت بعض الدول العربية القطرية إلى الانهيار وهو ما تعيشه الآن الدولة الليبية، واليمن والسورية والصومالية والعراقية واللبنانية التي وصلت إلى مرحلة الانهيار النهائي، بينما تعيش الدول القطرية الأخرى مثل الدولة التونسية والجزائرية والمغربية والمصرية والأردنية... مرحلة الإفلاس دون الانهيار، وهذه الحالة تستدعي حلول جذرية تتفادى معها الدولة القطرية الانهيار النهائي، فتقوية الدول الضعيفة ضد الإفلاس أسهل بكثير من إنعاشها بعد إفلاسها وانهيارها النهائي، بناء على ذلك نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن للدولة العربية القطرية الانتقال من التمسك بالمرجعية المعرفية التاريخية إلى تطوير أدوات عمل حضارية عصرية تعيد رابطة الثقة بين الدولة ومجتمعها؟

وستعتمد الدراسة في تحليل هذه الأزمة على العناصر التالية:

- التكوينات الجينية للدولة العربية القطرية
- الولادة المتأزمة للدولة العربية القطرية الحديثة
- ظاهرة إفلاس الدولة وانهيارها من منظور روتبرغ
- العجز الوظيفي للدولة العربية القطرية الحديثة
- الجغرافيا العنصر المغيب في تحليل أزمة الدولة العربية القطرية الحديثة
- عوامل إفلاس الدولة العربية القطرية الحديثة
- إصلاح البنية المعرفية والوظيفية للدولة العربية القطرية

1- التكوينات الجينية للدولة العربية القطرية:

لقد قدم "إيليا حريق" تصنيفاً خماسياً للسلطات التقليدية التي سبقت ميلاد الدولة الحديثة في المنطقة العربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين:¹

النمط الأول: سلطة الإمام-الرئيس:

وهي الدول التي كانت تتحد فيها الزعامة الدينية والسياسية أي الدول التي اعتمد رؤساؤها في شرعيتهم السياسية على نسبهم للنبي محمد صلي الله عليه وسلم، مثل الهاشميين في الحجاز والعلويين في المغرب، ودول أخرى نشأت من أقلية دينية هاجرت إلى الأطراف هرباً من الاضطهاد الديني، مثل الإمامة الزيدية في اليمن والتي حكمت من 897 إلى 1962م، والإمامة الإيباضية في عمان والتي حكمت من 751 إلى 1970م.

النمط الثاني: سلطة الإمام والرئيس:

وهي الدول التي لم يدع رؤساؤها السياسيون شرعية دينية لكنهم اعتمدوا في تحصيلها على دعم علماء الدين، مثل تحالف آل سعود والوهابيين في منطقة نجد.

النمط الثالث: سلطات تقليدية علمانية:

وهي الدول التي اعتمد رؤساؤها على قبول القوى التقليدية بمجتمعاتهم لرئاستهم، وفق أعراف وموازن قوى سائدة، وذلك النمط يشمل الإمارات الصغيرة على ساحل الخليج العربي، والتي شكلت فيها بعد دول: الإمارات، قطر، البحرين، الكويت.

النمط الرابع: حكم النخب (القلة) العسكرية البيروقراطية:

وهي الدول التي أسسها وحكمها قادة عسكريون، كانوا في الأصل تابعين للدولة العثمانية، ثم أعلنوا شيئاً من الاستقلال عنها، وإن ظلوا يحكمون باسم الخليفة العثماني، ووجد هذا النمط في الشمال الإفريقي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (دولة محمد علي باشا في مصر وحكم البايات في تونس وحكم الدايات في الجزائر).

¹ - محمد عفان، الدولة العربية الحديثة السياقات والتشوهات. دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات

النمط الخامس: الدول التي أسسها وكونها الاحتلال الأجنبي:

وهي الدول التي كانت مجرد ولايات عثمانية ثم قام الاحتلال بترسيم حدودها، وتأسيس النظام السياسي بها وفق مصالحه، وتشمل العراق سوريا الأردن لبنان وفلسطين.

بالإضافة إلى ذلك فإن اختلاف نمط التأسيس لمختلف الدول العربية ساهم قبل وجود الاحتلال الأجنبي فوق الأراضي العربية من استفحال وتوسع هوة التفرق بين الدول القطرية العربية فيما بعد.

يعتبر تعثر مشروع الإصلاح العثماني جانبا مهما من أزمة الدولة العربية الحديثة، إذ يعد فشلا في تطوير مشروع ذاتي لمواجهة أزمة غياب الفاعلية والرشادة في الدول العربية القطرية ونظمها الاجتماعية والسياسية، وكان البديل هو مشروع التحديث للاحتلال الأجنبي الذي مثل الجانب الآخر من الأزمة، فقد افتقد إلى المشروعية لأنه لم يكن خيارا طوعيا، وافتقد إلى الفاعلية، إذ أنه استنسخ من مشروع تحديث في سياق اجتماعي مختلف تماما، وكان يستهدف بالأساس مصلحة المحتل.²

لقد عمد الاحتلال الأجنبي للبلاد العربية على تطبيق سياسات متقاربة وقد تمثلت في:³

- تقوية الإدارة المركزية بتلك المستعمرات، وتحديث الجهاز البيروقراطي، وتقوية الأجهزة الأمنية لفرض النظام وبسط قانون المحتل.
 - إيجاد حلفاء محليين من ملاك الأراضي والنخب المدنية، وكذا شيوخ القبائل مع تقديم بعض المزايا الاقتصادية والاستعانة بهم في شؤون الإدارة والحكم بهدف ضمان ولائهم.
 - تدعيم الأقليات العرقية والطائفية، وإتباع سياسة فرق تسد.
 - تطوير الأبنية الاقتصادية، وإنشاء البنوك المركزية، وربط اقتصاديات المستعمرات باقتصادياتها.
- يتضح أن عملية التحديث التي باشرها الاحتلال ثم ميلاد أبنية الدولة العربية القطرية الحديثة كانت مشوهة، فقد استمرت تبعات هذه السياسات حتى بعد الاستقلال (النزاع الحدودي، الانقسامات الثقافية، الصراعات الطائفية والعرقية، التبعية الاقتصادية،...).

²- محمد عفان، مرجع سابق، ص5

³- نفس المرجع، ص7

2- الولادة المتأزمة للدولة القطرية العربية الحديثة:

لقد مهدت اتفاقية "سايكس بيكو" 1917م لبداية تشكل الدولة العربية القطرية، وإن كان ذلك بخطى بطيئة، وبدأ الحديث عن كيفية بناء الدولة الحديثة، ومواجهة العضلات التي تراكمت على مدار عقود من التبعية والاحتلال، واحتلت مسألة بناء الدولة الحديثة حيزا واسعا في الفكر والممارسة، في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني وتقرير المصير والبحث عن الهوية والظهور على المسرح العالمي، وتأدية الدور الحضاري والثقافي لكل أمة وشعب.⁴

ولقد عملت كل دولة عربية على الحفاظ على هويتها وسيادتها لكنها عانت خلال تاريخها من تفاعلات وإرهاصات انعكست سلبا على الهوية الوطنية للدولة القطرية، فمع حجم التحديات الكبيرة التي واجهتها الدول العربية، بدأت كل منها تبحث لنفسها عن هوية تمهد لها الطريق للتغلب على الصعاب الكبيرة التي تواجهها، وخاصة وأنه لكي يتم بناء دولة حديثة وعصرية يجب تحقيق الانسجام السياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمع، وهو أمر لن يكتب له النجاح إلا إذا نجحت الدولة في اكتشاف هويتها، ومن ثم العمل على تعزيزها كهوية جامعة ووحيدة لجميع أفراد المجتمع، لتكريس الجهود نحو بنائها.⁵

لقد حملت الدولة العربية القطرية مع الولادة أسبابا مزمنة للتخلف، توارثتها عن مجتمعا القديم، ولم تلبث أن تحولت إلى معوقات ضاغطة لازمت قيام الدولة وأفقدتها القدرة على التأسيس لتجربة ناجحة تأخذ بأسباب النهضة ومراكمتها، وأبرز تلك المعوقات اثنان:

- مشكلة الانتقال إلى مجتمع الدولة الحديثة

- مشكلة عدم دخول الدولة الحديثة في الوعي السياسي العربي.

إن دخول المجتمع القديم عهد الدولة الحديثة أشعره بصعوبة استيعاب المؤسسات الجديدة كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والنوادي، ومراكز الضغط والتدخل (المجتمع المدني)، الذي شكل قيامه خروجاً عن سلطة الخلافة في القرن التاسع عشر، وأيضاً عن الدولة العسكرية التوتاليتارية في القرن العشرين.

⁴- فانتن أحمد برهم الجرف، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي. جامعة

الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، 2017، ص14

⁵- نفس المرجع، ص 14

من جهة أخرى فقد شكلت الثقافة القديمة والتاريخية المخزونة في وعي المجتمع الأهلي العربي أحد أبرز المعوقات التي واجهت قيام الدولة الحديثة، فثقافة هذا المجتمع وكذا النخب التي تبوأَت مقاليد السلطة وفق آلياتها الأوروبية الوافدة (انتخابات، دساتير، برلمانات، حكومات...)، ظلت ثقافة محكومة بنزعة المحافظة على البنى التقليدية المتمثلة بالعائلة والجماعة الإثنية، والعشيرة، والطائفة وغيرها.

إن الدولة القطرية العربية الحديثة كانت تتطور على قاعدة أزمة بنائية ووظيفية باتت معها غير قادرة على الخروج منها بسهولة تمثلت هذه الأزمة على مستويين⁶:

- تعثرها في إنجاز هياكلها المؤسسية الداخلية.
- عجزها الوظيفي في إدارة مجتمعها من ناحية، وفي التوصل إلى مصالحها مع مجالها القومي من ناحية أخرى.

يصدق القول أن مشروع الغرب الرأسمالي في السيطرة على المنطقة العربية وثرواتها، وفي توفير الأمن للكيان الاستيطاني الصهيوني وحمائته، هو مشروع ثابت إستراتيجيا في السياسات الغربية الخارجية، إلا أن الصحيح كذلك أن هناك ثمة إخفاقا في مشروع الدولة العربية القطرية، هذه الدولة مازالت منذ نشأتها كاجتماع سياسي تعاني اختلالات بنيوية ومعرفية تاريخية عميقة، طالت مختلف هياكل البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والديمقراطي والثقافي، تلك الاختلالات برزت للعيان منذ ظهور تلك الدولة القطرية، التي لم تظهر نتيجة لتطورات ذاتية، وإنما كانت استجابة لمشروعات السيطرة الأوروبية في إنتاجها جغرافيا سياسية عربية تتوزعها عدة كيانات سياسية- دول تأخذ مسارات متباينة من التطور، كل ذلك بمهدف تعميق التجزئة من جهة، وإبقاء الدولة الكيان في دوامة الإخفاق والعجز الوظيفي من جهة أخرى⁷.

3- ظاهرة إفلاس الدولة وانهارها من منظور روتبرغ:

لقد رصد روبرت روتبرغ خمس خصائص للطبيعة الجديدة لإفلاس الدولة الوطنية وهي:⁸

⁶- محمد مراد، الدولة العربية الحديثة ومآزق الانكشاف الوظيفي والاستراتيجي. 2012

www.lebarmy.gov.lb

⁷- نفس المرجع ونفس الصفحة

⁸- سعيد الصديقي، ظاهرة إفلاس الدولة الوطنية في عالم الجنوب- قراءة في الأسباب. 2014

www.researchgate.net

- العنف الدائم، فالحدة المطلقة للعنف لا تحدد وحدها الدولة المفلسة، بل الخاصية المستمرة لهذا العنف، كما أن اتجاه أي عنف ضد الحكومة أو النظام القائمين، والخاصية الشديدة للمطالب السياسية والجغرافية من أجل اقتسام السلطة أو الاستقلال هو الذي يسوغ أو يبرر اعتبار العنف محددًا للدولة المفلسة.
- الحرب الأهلية، ويتجلى إفلاس دولة ما عندما يتحول العنف إلى حرب داخلية شاملة (سوريا، لبنان، الجزائر، اليمن، العراق، ليبيا،...)، وعندما تتراجع مستويات العيش بشكل كبير، وعندما تنهار البنية التحتية للحياة العادية.
- وجود تناقضات بين الجماعات، مع العلم أن وجود دول تضم مجموعة غير متجانسة من المصالح الإثنية والدينية واللغوية هو عامل مساعد أكثر منه سبباً أصلياً لإفلاس الدولة القطرية، بمعنى آخر أن إفلاس الدولة لا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم القدرة على بناء أمم انطلاقاً من كتلة من المجموعات الإثنية.
- عجز عن مراقبة الحدود، إذ أن عكس الدولة القوية، لا تستطيع الدولة المفلسة مراقبة حدودها وهو الحال مع الكثير من الدول العربية. القطرية
- نمو العنف الإجرامي، إذ يعتبر أحد مؤشرات إفلاس الدولة، فعندما تضعف سلطة الدولة، وعندما تصير الدولة عنيقة بقمعها لمواطنيها، فإن الفوضى العامة تصير هي سيدة الموقف، حيث تسيطر العصابات والجماعات الإجرامية على شوارع المدن (انتشار تجارة الأسلحة، المخدرات، الاختطاف،...)، ويكون من الطبيعي في هذه الحالة أن يلجأ المواطنون لحماية أنفسهم إلى زعماء الميليشيات أو الوجهاء الأقوياء (لبنان مثلاً)، الذين يجسدون النظامين الإثني والعشائري، وبالتالي بروز قوة جديدة فيما تنحل فيه جميع المؤسسات بما فيها الدولة.

4- العجز الوظيفي للدولة القطرية العربية الحديثة:

تقف وراء إشكالية العجز الوظيفي تلك أسباب بنيوية كما ذكرنا أنفاً، وتعلق ببنية الدولة نفسها، وهي تتمثل بإشكاليات عديدة أبرزها أربعة أساسية:⁹

إشكالية الجغرافيا السياسية: على امتداد التاريخ العربي كانت النزاعات العربية اللامركزية تعبر عن نفسها في نطاق مقاطعات شبه مستقلة، لم تلبث أن تحولت مع السيطرة الاستدمارية الأجنبية إلى كيانات سياسية

⁹ - محمد مراد، مرجع سابق

منفصلة، لتعود لتظهر في مرحلة الاستقلال في إطار جامعة الدول العربية، التي لم تكن في الواقع سوى تجمعا للتجزئة المانعة لقيام الدولة الأمة أو الدولة القومية على قاعدة التوحيد الشعبي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

إشكالية الهوية: وتتمثل في انقسامية اجتماعية وثقافية لم تستطع الدولة القطرية الحديثة التغلب عليها من خلال قلب الانقسام إلى التوحيد على قاعدة الاندماج المجتمعي وقيام مجتمع الدولة المتجانس والمتكامل، فالوطن العربي كيان مركب معقد تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية القطرية، ولا تتطابق فيه حدود الجغرافيا مع حدود المشاعر، ولا حدود السياسة مع حدود الأمة¹⁰.

إشكالية الديمقراطية: إن عملية تجديد النخب الحاكمة والتداول على السلطة عن طرق الانتخابات الشعبية يفسح المجال أمام المشاركة الديمقراطية، وهي عملية مازالت خارج الممارسة السياسية في الدولة العربية القطرية، حيث مازال الحنين إلى القيادة الكارزمية تحترق وجدان القيادات السياسية في تلك الدول، ويسيطر على المخيال السياسي العربي.

إشكالية العلاقة بين الدولة والسلطة: إذ تعتبر السلطة الحاكمة في الدولة العربية القطرية فوق الدولة، وهي إشكالية تاريخية حكمت العلاقة بين السلطة والدولة، حيث باتت الدولة مؤسسة عامة ووظيفة ملكا خاصا لأهل السلطة.

وتتحلي أهم أزمات الدولة العربية القطرية بالإضافة إلى ما تم ذكره آنفا في تغول النظام السياسي على الدولة، وقد كشف تاريخ هذه الدولة منذ مرحلة ما بعد الاستقلال أن النخب الحاكمة وخصوصا الطبقة العسكرية، قد راحت تبتلع الدولة وحولت النظام السياسي نفسه إلى الدولة، ولم يعد من الممكن فصل الدولة عن النظام السياسي، وبهذا تم تهميش موقع ودور النخب الاجتماعية والاقتصادية، وجعلها تابعة للنظام السياسي، من دون إفساح المجال أمامها لتكون نخباً مستقلة في رؤيتها وتطلعاتها، وأكثر من ذلك هو إقصاء تلك النخب عن المشاركة في صنع القرار الوطني، بهذا يكون النظام السياسي قد عزل نفسه عن المجتمع¹¹. إن دولة الاستقلال العربية عندما ورثت تشوهات الميلاد تلك من طعن في المشروعية وانقسامات سياسية وتوترات اجتماعية، وضعف مؤسسي، وتدهور في الأوضاع الاقتصادية، كانت استجابتها سلطوية عنيفة،

¹⁰ - أسعد وطفة، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة. **المستقبل العربي**، العدد

282، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2002، ص 96

¹¹ - حسام ميرو، **أزمة الدولة الوطنية العربية**. 2016/09/19 www.alkhaleej.ac

فاستطاعت أن تتغلب على تلك المشكلات مؤقتاً، لكنها في المقابل أوهنت أبنية المجتمع التقليدية (القبيلة، الطائفة، والمجموعات الصوفية...)، والحداثيّة كالأحزاب السياسيّة، والنقابات العماليّة والمهنيّة والجمعيات الأهليّة...، وتغولها عليها، حتى إن البعض يرى أن دولة الاستقلال العربيّة ورثت من دولة الاحتلال منطوقه وآلياته في إخضاع وإحكام السيطرة عليه، واعتصار موارده، ولذا اعتزى الضعف هذه الدولة لاحقاً ولم تقو مجتمعاتها على الاحتفاظ بالحد الأدنى من تماسكها وفعاليتها، وضربت الفوضى العنيفة مجتمعاتنا السياسيّة.¹²

5- تغييب الجغرافيا في تحليل أزمة الدولة العربية القطرية الحديثة:

إن الجغرافيا السياسيّة تعتمد إلى تحليل البيئة الطبيعيّة المؤثرة في الحياة السياسيّة الداخليّة والخارجيّة للدول¹³، وبالحدّ من علاقة الجغرافيا بالأزمة التي تعيشها الدولة القطرية العربيّة، تواجهنا عدة مشاكل، أهمها استحالة الخروج بقانون عام يمكن تطبيقه على الواقع العربيّ بأسره، رغم التسليم بانتماء العربيّ إلى أمة واحدة تجمعها اللغة والتاريخ والجغرافيا، ولكن هذه التقاطعات لا تنفي وجود عناصر إعاقه لنشوء الدولة العصريّة بنسب متفاوتة بين الأقطار العربيّة.

الأمر الذي يجب التأكيد عليه هو أن ما حكم التكوين السياسيّ لحدود الدولة القطرية العربيّة لم يكن التاريخ أو الجغرافيا الطبيعيّة للبلدان العربيّة، ولكنه إرادة الدول الاستدمارية، وكان ذلك طبعا ضد رغبات الشعوب العربيّة، وقد تم ذلك وفقا لمصالح واستراتيجيات الدول الكبرى، هذا الواقع بات معروفا، ولم يعد هناك من سبيل إلى تخطيه، إلا بتغيير معطياته وخلق ظروف أخرى مغايرة، تمكن من إعادة تشكيل الخارطة السياسيّة العربيّة، على ضوء حقائق التاريخ والجغرافيا، ويبقى ذلك في خانة التمنيّات.

ولأنّ التشكيل الجغرافي كان مشوها منذ البداية، وكانت ولادة الدولة العربية القطرية ولادة قيصرية، فإن النتائج لم يكن لها أن تكون طبيعيّة، فهناك اندماج في حالات (دول) لم تتحقق فيها الوحدة الوطنيّة في إطار القطرية الواحدة (العراق، لبنان، اليمن...) ولم تفتح القنوات لنشوء دولة عصرية، وهناك تفتيت لمناطق لا تؤهلها الظروف التاريخيّة ولا قدراتها الاقتصاديّة والبشريّة لتشكيل دولة عصرية حديثة.

¹² - محمد عفان، مرجع سابق، ص 17

¹³ - محمد أزر سعيّد السماك، الجغرافيا السياسيّة بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق.

وحيث حدث ما بات يعرف "بالربيع العربي" استيقضت النزاعات الانفصالية الكامنة طائفة ومناطقية وقبلية، لتعيد الاعتبار مجددا للعناصر التي من شأنها التأهيل لقيام دولة مدنية عصرية، بعد أن تمت صناعة الحدود بقوة الأمر الواقع، وفي تجاهل كبير وواضح لحقائق الجغرافيا والتاريخ.¹⁴

6- عوامل إفلاس الدولة العربية القطرية الحديثة:

لقد اختلفت الآراء حول تحديد العوامل التي تقف وراء ظاهرة إفلاس الدولة العربية القطرية والتي تعصف باستقرار مجتمعاتها، فهناك من يرجعها إلى عوامل داخلية كامنة في هذه المجتمعات، وبالخصوص الحكام والمتحكمين في زمام السلطة، بينما يحمل آخرون مسؤولية هذا الإفلاس للبنية الخارجية وخاصة الطريقة التي تشكل بها النظام الدولي الحالي:

الرأي الأول: ويتزعمه روبرت رتبرغ إذ يرى أن الإفلاس من صنع الإنسان (إنسان هذه الشعوب)، فهو ليس فقط مسألة عرضية، كما أنه ليس ناتجا بشكل أساسي عن عوامل جغرافية أو بيئية أو خارجية، فهو يرى أن قرارات القيادة وإفلاس الزعامات دمرت الدول وتستمر في إضعاف السياسات المهشة التي تقود إلى الإفلاس.¹⁵

الرأي الثاني: ويتزعمه هانس هنريك هولم الذي يؤكد على أن ظاهرة إفلاس الدولة العربية القطرية -التي هي جزء من دول العالم الثالث- كان نتيجة للطريقة التي تشكل بها النظام الدولي، حيث يرى أنه مع نهاية مرحلة الاحتلال، تشكلت مجموعة من الدول، وقد ضمنت ظروف الحرب الباردة لهذه الدول القدرة على الاستمرار بغض النظر عن فقدانها للمشروعية، أو غياب دولة القانون أو الأساس الاجتماعي للدولة، وقد استمرت هذه الدول طيلة الحرب الباردة بفضل الدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي من هذا المعسكر أو ذاك من قطبي الحرب الباردة أو حلفائهما، وقد نتج عن هذه الصيرورة غياب نظام دولة فعال في دول العالم الثالث، وهو ما أصطلح عليه البعض بـ"شبه الدول"، وبعد نهاية الحرب الباردة، فقدت القوى العظمى المصلحة في تقديم الدعم السياسي والعسكري للدول الضعيفة، وفي نفس الوقت تم تقليص الدعم الاقتصادي لهذه الدول، وهذا ما جعل محمد أيوب و روبرت روش يخلصان إلى أن إفلاس الدولة هو إلى حد كبير نتيجة انقطاع الدعم الخارجي عن البلدان الضعيفة.¹⁶

¹⁴- يوسف مكي، الجغرافيا المغيبة في قراءة أزمة الدولة العربية. www.alwatan.com.sa

¹⁵- سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص 11

¹⁶- نفس المرجع، ص 12

في الواقع كلا العاملين سواء فساد الحكام أو بيئة النظام الدولي السائد (تعدد الأقطاب) يمكن أن يفسر جانبا من ظاهرة إفلاس الدولة العربية القطرية ، ذلك أن العوامل الداخلية غالبا ما تجعل هذه الدول لها "القابلية للإفلاس والانهيار"، حيث تمثل الظروف الداخلية مقدمة لتفعل العوامل الدولية فعلها في انهيار الدولة العربية القطرية بصفة خاصة.

في هذا الإطار فقد ذهب "ثورر D.thurer" في تقديمه لتحليل شامل أن الدولة المفلسة الموجودة حاليا، والتي هي أساسا دول العالم الثالث، تأثرت بثلاث عوامل جيوسياسية: نهاية الحرب الباردة، تركة الأنظمة الاستدمارية، العمليات العامة للتحديث دون بناء الأمة القادرة على إقامة الدولة على أساس ثابت، وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على أن تقوية الدول الضعيفة ضد الإفلاس أسهل بكثير من إنعاشها بعد إفلاسها أو انهيارها النهائي¹⁷.

قد يكون "نعوم تشوميسكي" باعتباره باحثا لسانيا مجددا على حق عندما نبه إلى "أن الدولة موجودة في الأدمغة"، لكن لن يكون المواطن العربي مخطئا تماما وهو يبحث عن دولته في جيوبه أو حافظة نقوده، وحين يعثر عليها بوجهها الإيجابي يرد على ذلك بالارتياح إلى قطريته، أما عندما يحصل العكس فإن انتماءه للدولة القطرية يضعف ويتراجع إما لصالح انتماء أكبر وأشمل قومي أو ديني مؤجل للخلاص، أو كوني محتضن لمبادئ الكرامة والحرية السياسية والفردية، وإما لصالح انتماءات أضيقت وأكثر انعزالا، وسواء قاس الهوة بين حقوق ومؤهلات الانتماء وبين ما يحصل عليه مقابل ذلك بأدوات ديمقراطية أو قومية، وسواء ارتفعت درجة الانتماء أو انخفضت بعد هذا القياس، فإن الدولة بمؤسساتها وأشخاصها ستكون حاضرة بكل ثقلها كجسر بين القومي والقطري أو بين الوطني والمحلي¹⁸.

¹⁷ - نفس المرجع، ص 13

¹⁸ - حميد قهوي، المواطن العربي والوعي القومي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004،

7- إصلاح البنية المعرفية والوظيفية للدولة العربية القطرية:

يمثل تجديد العقل العربي المفتاح الرئيسي لتحقيق الوعي بالذات والوعي بالآخر، حيث يشير "محمد جابر الأنصاري" في دراسته "تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية" أن النهضة الحقيقية في حياة الأمم لا تبدأ إلا بثورة علمية ومعرفية حضارية موجهة قبل كل شيء إلى فهم الذات (الذات الجماعية للأمم) وإعادة اكتشافها¹⁹، أي تجديد هوية الدولة العربية القطرية

فالصورة العملية تكشف عن أزمة سياسية عامة تطال المجموع العربي، ومختلف أطرافه رسمية وشعبية، حيث يمتد وضع الأزمة ليشمل الدولة والسلطة والمعارضة والحركات الشعبية والأحزاب السياسية سواء من حيث الوعي السياسي أو الأداء السياسي، فقد أثبتت الاضطرابات في الدول العربية أن الأوطان لا تحمي بالأناشيد الوطنية والشعريات، بل بالمؤسسات الراسخة، وبتسيخ مفهوم المواطنة الجامعة.²⁰

فالدولة العربية القطرية في جانبها الفكري والمعرفي مازالت مثقلة بالتصورات الضمنية والأوهام والأمنيات ومفتقرة إلى التأسيس المعرفي العلمي فيما يخص معرفة الذات (هوية الدولة)، ومعرفة الآخر والعالم المحيط والعصر المتغير، حيث أن الخطاب السياسي والفكري للقيادات في الدولة العربية القطرية لم يتجاوز بعد بشكل قاطع الوصف العاطفي والوجداني المرتبط باللغة والتاريخ والمصير إلى الوصف والتحليل العقلي ذو العلاقة بالهياكل والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدولية.

إن علاقة الأخلاق والقيم الحضارية بإفلاس الدولة العربية القطرية أمر جلل، وهذا قد أشار إليه "محمد جابر الأنصاري" لما عدد أبعاد التخلف البنيوي الشامل في الواقع العربي، حيث اعتبر أن غياب الأخلاق والقيم المدنية والحضارية شكلت أزمة أخلاقية في الحياة العربية وهي أزمة عملية وواقعية تطال العلاقات داخل المجتمع العربي بين مختلف الفئات والقوى.

¹⁹ - مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي. القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول

النامية، 2006، ص 513

²⁰ - مروان المعشر، الدولة القطرية والهوية الوطنية والمواطنة. مركز كارنغي للشرق الأوسط، أوت

2015 www.carnegie-mec.org

لقد الدولة العربية القطرية أفلست بسبب غياب الأخلاق المؤسسة على حساب الضمير ورقابته، وهي الأخلاق التي نفتقدها اليوم في حياتنا السياسية منها والاجتماعية العامة، والفساد المالي الإداري والمالي المستشري داخل الدولة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة قوية بجهازها الإداري، وأي عطب يصيب هذا الجهاز سيعرض الدولة إلى شلل جزئي أو كلي حسب درجة العطب، ما يصيبها بالإفلاس الذي سيؤدي لا محال إلى انهيار تلك الدولة ولو على المدى الطويل.

إن منع الدولة العربية القطرية من الإفلاس النهائي والانهيار يتطلب ما يلي:²¹

- تجديد العقل السياسي العربي كما أشار إلى ذلك "محمد عابد الجابري"، ولا يكون ذلك إلا بممارسة كل أنواع النقد بروح علمية، وبدون ذلك سيقى كل حديث عن النهضة والتقدم والوحدة حديث أحلام، ولقد أشار الجابري إلى أن تجديد العقل السياسي العربي لن يتحقق إلا بما يلي:

-**تحويل القبيلة إلى اللاقبيلة:** والمقصود بذلك تحويل العلاقات القرابية والعصبية إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي (أحزاب، نقابات، جمعيات، مؤسسات دستورية)، وبعبارة أخرى بناء مجتمع فيه تمايز بين الدولة وأجهزتها من ناحية، والمجتمع المدني من ناحية أخرى، مما يفتح الباب لمجال سياسي حقيقي تمارس فيه السياسة ولن يتم ذلك إلا عبر تطور عام اقتصادي واجتماعي وسياسي.

-**تحويل الغيمة إلى اقتصاد "ضريبة"**، ويعني ذلك تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي، وتحويل العقلية الريعية التي ترى أن العائد أو المكسب هو أرزاق أو حظ أو صدفة إلى عقلية إنتاجية ترى العائد والمكسب نتيجة لعمل إنساني منظم وجزاء على الجهد، أو مقابل تحمل المخاطر.

-**تحويل العقيدة إلى مجرد رأي:** والمقصود بذلك إفساح المجال لحرية التفكير وحرية الاختلاف، وذلك بدلا من التكفير المذهبي الطائفي المتعصب، والتحرر من سلطة الجماعة المغلقة، سواء كانت دينية أو حزبية أو إثنية يمكننا من التعامل بعقل اجتهادي نقدي.

بالإضافة لما تم ذكره آنفا فإن الدولة الحديثة تقوم على أساس المواطنة أو ما يسمى بالعقد الاجتماعي المكتوب في دستور الدولة، عقد المواطنة ينص على المساواة بين جميع المكونات الاجتماعية في الدولة دون تفرقة في الحقوق والواجبات، وعليه أي خلل في الدستور أو عقد المواطنة ينتج عدم مساواة في الحقوق والواجبات، وتوزيع عادل للسلطة وكبت الحريات واضطهاد للأقليات.

²¹ - مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 514-515

إن إصلاح بنية الدولة عملية معقدة لا تحدث دفعة واحدة ولكنها محصلة لسباق طويل من التغيير والتبدل في المؤسسات والممارسات، والوضع السياسي العربي المعاصر يتنازع اعتباران: أولهما موضوعي يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها، وثانيهما يتعلق بضرورة تحسين وإصلاح الأوضاع السياسية، وتغييرها نحو الأفضل، وتحقيق نقلة معقولة من الحرية، وهي معادلة صعبة على الدولة العربية القطرية أن تواجهها²²، وقد غابت الأسس الموضوعية لبناء الدول العربية التي أعقبت تدهور الخلافة العثمانية ومن ثم نشأت سلطات كان يفترض في نشأتها تجاوز قبليات وطبقيات، بينما نشأت في الواقع سلطات لتكريسها وتقنينها بحيث يتقبل المجتمع مزيداً من التمايزات على أسس مناطقية وجهوية وقبلية تحت مسمى دولة قطرية تتشدد بالسيادة الوطنية في مواجهة دول جوارها العربية مع تحلي كامل عن هذا في التعامل مع غير العرب كلما اقتضت حاجة السلطة الحاكمة لذلك²³. وبشكل عام يمكن القول أن

هناك ثلاث مداخل رئيسية يمكن من خلالها إصلاح بنية الدولة والحكم:²⁴

- إصلاح المؤسسات السياسية: فبناء مفهوم المواطنة أو إحيائه وكذا إحياء وتقوية شرعية الدولة العربية القطرية الحالية وتحديد بنيتها وقبولها لدى المجتمع يبدأ على مستوى هذه المؤسسات من خلال تأكيد القيم القانونية وتطهير الدولة ومؤسساتها والهيئات البلدية والمجالس المحلية والمؤسسات الاجتماعية كافة من المحسوبية واستغلال النفوذ والسلطة.
- وجود نخبة وطنية سياسية تتبنى منهج الإصلاح
- بناء مجتمع مدني قوي ومستقل
- التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مدخل لتقوية قيم المواطنة والتي تعتبر ركن أساسي من أركان عملية منع إفلاس الدولة العربية القطرية، فالتنمية الحقيقية هي التنمية البشرية التي تحاول تكوين الرأسمال البشري من خلال إشباع الحاجات الاجتماعية (تعليم، صحة، سكن، ضمان اجتماعي...)

²²- نفس المرجع ، ص 518

²³- محمد العجاتي، **بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: أزمة سياسات أم أزمة بنيوية؟**

مارس 2016 <https://dem-society.com>

²⁴- مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 518

ولابد للتنمية من محتوى اجتماعي هو "العدالة الاجتماعية"، بوصفها الضمانة الوحيدة لأن تكون الثروة في خدمة الشعب والأمة.

ومن بين الحلول الممكنة كذلك تعتبر الوحدة العربية (التكامل العربي) ضرورة ملحة لتفادي انهيار الدولة العربية القطرية، والعبرة في ذلك نأخذها من التجربة التكاملية الأوروبية، ورغم صعوبة تلك العملية إلا أن نتائجها إيجابية للدول العربية ومجتمعاتها، وأول خطوة نحو الوحدة هي تغذية الشعور القومي العربي الذي لا يتنافى حسبنا والانتماء القطري- في نفوس الشعوب العربية (على مستوى التربوي والإعلامي)، أي خلق الأجواء النفسية في الشعوب العربية -مع أن قاعدة ذلك متوفرة منذ زمن بعيد- لتفعيل فكرة التكامل والتعاون الاقتصادي، ويتميز منهج التكامل والاندماج في قضية الوحدة بالمرحلية والتدرج والحركة من أسفل إلى أعلى عن طريق إطلاق العملية التكاملية، بدءا بقطاعات فنية محدودة تتوسع تدريجيا، والبداية طبعاً تكون بحل الخلافات بين الدول العربية القطرية والمتعلقة أساساً بمشكلة الحدود "مشكلة تاريخية".

فالوحدة العربية كحل لأزمة الدولة القطرية يجب أن يكون أولاً مشروع فكري قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول العربية والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية، وقبل هذا وذاك فإن القاعدة الأساسية للوحدة العربية هي توفر شرطان ضروريان لا غنى عنهما: الديمقراطية (الشورى) وحكم القانون، فهما شرطان أساسيان لتوفير عنصر الاستمرارية في التجربة التكاملية، والتكامل والاندماج عملية تطويرية تدرجية مستمرة، تتطلب بالتالي تقدماً واعياً ومخططاً وليس لحظياً أو انفعالياً²⁵.

²⁵ - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

خاتمة:

إن الدولة الوطنية القطرية بالمفهوم الحديث هي دولة حيادية، ويجب أن لا تكون خاضعة لحزب أو فئة اجتماعية أو دينية أو إثنية، أي أنها دولة لجميع المواطنين، وأي انتقاص من المفهوم الحيادي للدولة نظريا أو عمليا هو مقدمة لتوسع الهوية بين الدولة والمجتمع، ومقدمة لاحتكار النظام السياسي للسلطة، وهو ما يؤسس عمليا لأزمات بنيوية قابلة للتفجر حين تصاب الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا باليأس من تغيير المعادلة، ولا تجد أي وسيلة لتحقيق مصالحها، ويكون من الطبيعي حينها أن يكون الصدام بين تلك الفئات والدولة هو التعبير الواقعي عن مستوى استفحال الأزمة خصوصا مع الغياب الطويل لأشكال التعبير النقابية والسياسية، فقد أثبتت الاضطرابات الأخيرة "ثورات الربيع العربي" في الدول العربية القطرية أن الأوطان لا تحمي بالأناشيد الوطنية والحماسية والأشعار التي تتغنى بالتاريخ، بل بالمؤسسات الراسخة، وبتريخ مفهوم المواطنة الجامعة، وهي الهوية التي مازالت الدولة العربية القطرية تبحث عنها، وستجدها لا محال مع الأخذ بالخطوات اللازمة لذلك، بداية بإصلاح البنية الوظيفية والاستراتيجية لتلك الدولة، مع نشر الديمقراطية اللازمة وحكم القانون وكذا استبدال المعرفة التاريخية التقليدية التي قامت عليها الدولة العربية القطرية بأدوات عمل علمية ومعرفية حضارية تسهم في تنافي إفلاس الدولة القطرية قبل انهارها.